الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي بـ 46 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 33 سنتا بنسبة 0,7٪ ليبلغ مستوى 46,18 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس بواقع 1,15 لتصل إلى مستوى 45,77 دولارا للبرميل. كما انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي (مزيج برنت) تسليم سبتمبر بواقع 1,24 سنت لتصل إلى 48,06 دولارا للبرميل.

في دراسة إحصائية ترصد معدل نمو ودائع القطاع الخاص وعلاقته بتطور أسعار الفائدة

لماذا رفعت البنوك الفائدة على الإيداع؟

نمو سلبي للودائع.. تراجع فائدة الإيداع لمعدلات تاريخية.. ثبات التضخم عند مستوى 3٪

المحلل المالي

تظهر إحصائيات القطاع المصرفي الكويتي الخاصة بمعدلات أسعار الفائدة على الودائع والتي انخفضت لمستويات متدنية تاريخيا خلال السنوات الأخيرة والتناقص في حجم ودائع القطاع الخاص بحسب دراسة خاصة لـ «الأنباء» أن قرار رفع الفائدة على الإيداع والذي اتخذته البنوك الكويتية في يونيو الماضي كان حتميا للأسباب الآتية:

1 ـ انخفض معدل الفائدة لأدنى مستوى تاريخي منذ 15 سنة في 2014 لمستوى 1,5٪.

2 ـ تزامن مع انخفاض الفائدة تراجع معدل نمو الودائع في 2014ـ 2016 ليصل لنمو سلبي في الاشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

3 ـ ثبات التضخم حول مستويات 3٪ مقارنة بفائدة أقل من 2٪ ما يعني تآكل قيمة أموال الودائع سنويا.

4 ـ ندرة فرص الاستثمار محليا نتيجة ركود السوق العقاري والبورصة فكان رفع الفائدة ضروريا لتحويل السيولة لأوعية ادخارية يمكن استثمارها.

تباطؤ النمو وندرة الفرص

بالتزامن مع انخفاض معدل أسعار الفائدة السنوية على ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الكويتية لكل فترات الاستحقاق خلال السنوات الـ 5 الماضية لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2002 عند مستوى 1,5٪ خلال عامي 2014 و2015 وترتفع بعدها الى 1,62٪ خلال عام 2016، شهدت السنوات الثلاث 2014 و2015 و2016 تباطؤا في نمو ودائع القطاع الخاص حيث ارتفعت بنسبة 3٪ خلال عام 2014 وتباطأت الى 2,2٪ خلال عام 2015 ومن بعدها سجلت نموا سنويا في عام 2016 نسبته 3,3٪ لتسجل نهاية السنة نحو 34,13 مليار دينار بعد أن كانت سجلت نموا في عام 2013 نسبته 9,9٪.

أما خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام 2017 فقد شهدت ودائع القطاع الخاص أول نمو سلبي منذ سنوات حيث انخفضت بنسبة 0,2٪ على أساس سنوي لتسجل 34,76 مليار دينار (114 مليار دولار) بينما ارتفعت منذ بداية السنة بنسبة 1,85٪.

0,2٪ انخفاضاً بودائع القطاع الخاص بأول 5 أشهر من العام الحالي

وصلت معدلات الفائدة على الإيداع في 2014 لأدنى مستوياتها منذ 2002

8٪ معدل النمو السنوي المركب لودائع القطاع الخاص خلال 10 سنوات

هذا التباطؤ في نمو مدخرات وودائع القطاع الخاص جاء نتيجة بقاء أسعار الفائدة على الودائع عند معدلات متدنية تاريخيا، حيث استمر معدل أسعار الفائدة السنوية على الودائع تحت مستوى الـ 2٪ منذ عام 2010 ما لا يشجع المودعين على زيادة مدخراتهم وعوضا عن ذلك التطلع الى استهداف فرص استثمارية أعلى من حيث العائد والربحية وبالرغم من ندرة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي وارتفاع المخاطر.

وكذلك في ظل بقاء معدل التضخم في أسعار المستهلك عند مستوى 3٪ اي أعلى من مستوى أسعار الفائدة على الودائع مما يؤدي على المديين المتوسط والطويل الى فقدان الودائع لجزء من قيمتها الشرائية وبالتالي التأثير السلبي على القدرة الشرائية والاستهلاكية للمودعين.

شكلت ودائع القطاع الخاص والتي بلغت كما في 31 مايو 2017 نحو 34,76 مليار دينار نحو 83٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية وبالتالي سجلت ودائع القطاع الخاص خلال الـ 10 سنوات الماضية معدل نمو سنوي مركب نسبته 8٪ مرتفعة من 15,3 مليار دينار نهاية عام 2006 اي تضاعفت مرتين.

مقارنة خليجية

بالمقارنة مع نسب النمو في بعض الدول الخليجية يتبين ان ودائع القطاع الخاص في قطر تباطأ نموها من 6٪ في عام 2015 الى 1٪ خلال عام 2016 لتعود وترتفع نسبة النمو الى 8,9٪ خلال الأشهر الـ 5 الاولى من عام 2017 وعلى أساس سنوي لتسجل 377,5 مليار ريال قطري (100,5 مليار دولار) نهاية شهر مايو 2017.

أما في المملكة العربية السعودية فقد تباطأ النمو في ودائع القطاع الخاص من 11٪ في عام 2014 الى 2,82٪ و3,83٪ في عامي 2015 و2016 على التوالي ومن ثم هبط النمو الى 0,31٪ في اول 5 أشهر من عام 2017 وعلى أساس سنوي لتسجل ودائع القطاع الخاص 1,26 تريليون ريال سعودي (336 مليار دولار) وشكلت 79٪ من إجمالي قاعدة ودائع القطاع المصرفي السعودي التي بلغت في نهاية شهر مايو 2017 نحو 1,6 تريليون ريال (426,5 مليار دولار).

أما في الإمارات فكان نمو ودائع القطاع الخاص في عام 2015 الأفضل بنسبة 7,6٪ وتباطأ بعدها الى 4,8٪ خلال عام 2016 و3,8٪ في اول 5 أشهر من عام 2017 على اساس سنوي لتسجل 1,39 تريليون درهم إماراتي (378,5 مليار دولار) وشكلت 86٪ من إجمالي قاعدة الودائع التي بدورها بلغت 1,62 تريليون درهم (441 مليار دولار).

أما أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك الكويتية فقد سلكت مسارا انحداريا ما بين 2008 و2015 ووصلت الى أدنى مستوياتها في عامي 2014 و2015 عند مستوى 1,5٪ وعلى عكس ذلك فإن ودائع القطاع الخاص في ارتفاع مستمر خلال الـ 15 سنة الماضية.

تكلفة التمويل

انخفض معدل أسعار الفائدة السنوية على الودائع من 5,45٪ في عام 2007 و4,81٪ في عام 2008 ولتنخفض تدريجيا بعدها وتسجل 1,54٪ خلال عام 2013 و1,50٪ لكل من عام 2014 و2015 على التوالي.

أما خلال عام 2016 فقد ارتفع معدل أسعار الفائدة على الودائع الى 1,62٪ واستمرت عند نفس المستوى في اول 5 أشهر من عام 2017، وذلك بعد رفع أسعار الفائدة مرتين (رفع سعر خصم بنك الكويت المركزي بـ 50 نقطة أساس الى 2,75٪) في شهري ديسمبر 2016 ومارس 2017 مما يرفع تكلفة المصادر التمويلية للقطاع المصرفي.

وبحسبة تقديرية خلال عام 2016 ارتفعت كلفة التمويل على البنوك (الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع الخاص) بنحو 50 مليون دينار، ومن المتوقع ان ترتفع أيضا بقيمة مماثلة في عام 2017 ولكن في ذات الوقت ترفع البنوك كلفة الإقراض للعملاء والتي ترتبط مباشرة بسعر خصم البنك المركزي.

الإمارات الأولى خليجياً بنسبة مشاركة 61٪.. والكويت الأخيرة بـ 27٪

الشباب الكويتي الأقل نشاطاً بطلب الوظائف على الإنترنت

يبدو أن الشباب الكويت لا يهتم كثيرا بالبحث عن عمل عبر مواقع الإنترنت، حيث حل الكويتيون الذين يبحثون عن عمل على الإنترنت في المرتبة الأخيرة خليجيا، وذلك بحسب استبيان لـ «بيت.كوم» صدرت مؤخرا.

وقد أظهر الاستبيان أن أكثر القوى العاملة التي تمتلك حسابا على «موقع بيت.كوم» من دول الخليج تتركز في الإمارات بنسبة 61٪، ثم قطر بنسبة 42٪، ثم عمان 36٪، فالسعودية 35٪، فالبحرين 28٪، ثم الكويت بنسبة 27٪.

وتشير الاحصائيات إلى أن مواقع التوظيف على الإنترنت تلعب دورا رئيسيا بالنسبة للباحثين عن عمل في الشرق الأوسط، ورغم بعض الصعوبات التي يواجهها الباحثون عن عمل، إلا أن المهنيين من كل المستويات وبكل القطاعات يمكنهم الحصول على فرص استثنائية عند تحميل سيرهم الذاتية في الموقع المناسب والتقديم للوظائف الملائمة لهم.

43٪ من القوى العاملة الناشطة إلكترونياً تمتلك صفحة على «بيت.كوم»

ويتيح موقع بيت.كوم نحو 30 مليون سيرة ذاتية و40 ألف صاحب عمل، وبذلك، يمثل 43٪ من القوى العاملة الناشطة إلكترونيا بالشرق الأوسط.

وفيما يخص الأسواق الأخرى في المنطقة، فإن عددا كبيرا من القوى العاملة تمتلك حسابا على موقع بيت.كوم، وتشمل هذه الأسواق: الأردن، حيث تمتلك ثلاثة أرباع القوى العاملة 75٪ النشطة على الإنترنت حسابا على موقع بيت.كوم.

فيما تبلغ نسبة اليد العاملة النشطة إلكترونيا والمسجلة في بيت.كوم 44٪ في مصر، و31٪ في لبنان.

ومن العوامل المساهمة في زيادة شعبية الموقع في المنطقة، تعدد لغاته (الإنجليزية، العربية، الفرنسية)، إضافة إلى الحلول المتكاملة للتوظيف، وأدوات تخطيط المسار الوظيفي، وغيرها.

قدمت أقل العروض المالية بقيمة 842 مليون دولار

«سايبم الإيطالية» الأقرب لتنفيذ «أنابيب الزور»

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركة سايبم الإيطالية هي الأقرب لتنفيذ مشروع خط أنابيب الزور، حيث تقدمت الشركة بأقل العطاءات المالية ضمن 3 شركات، حيث قدمت عرضا بقيمة 842 مليون دولار لتنفيذ المشروع يقل بقيمة 4,7 ملايين دولار فقط عن ثاني العروض من شركة إس كيه انجينيرنج التي قدمت عرضا بقيمة 846,7 مليون دولار، وثالث العروض كان لشركة 3 سي تيكنيكاس بقيمة 855 مليون دولار.

ويبلغ طول خط الأنابيب في المشروع 350 كيلومتر ويهدف الى تزويد المصفاة الجديدة بما يقارب 615 ألف برميل يوميا إضافة الى 300 مليون قدم مكعب من الغاز.

كان المشروع قد تمت ترسيته في 2015 على شركة لارسن الهندية التي انسحبت من تنفيذ المشروع لتظهر في الصورة شركة دويدسال الإماراتية والتي قدمت ثاني افضل العروض بعد لارسن بقيمة 868 مليون دولار.

وقد رفعت شركة نفط الكويت اعتراضا على ترسية العقد على شركة دويدسال الإماراتية الى المجلس الاعلى للنفط نظرا لتأخر الشركة في تنفيذ مشروعات أخرى في شمال الكويت كانت قد تمت ترسيتها عليها من قبل.

وتقوم شركة الصناعات البترولية المتكاملة بإنشاء مشروع المحطة الجديدة بمنطقة شمال الزور والتي تم إنشاؤها لسد احتياجات قطاع الطاقة المتزايدة في السوق المحلي من خلال تكرير النفط الثقيل لإنتاج وقود منخفض الكبريت.

يضاف الى تلك المشروعات مشروع الوقود البيئي الذي يستهدف رفع الطاقة الإنتاجية للمصافي القائمة من مصفاتي الأحمدي والعبدالله، حيث يعزز مشروع مصفاة التكرير الجديدة إنتاج الكويت ليرتفع من 930 ألف برميل إلى 1,4 مليون برميل يوميا.